

بِسْمِهِ تَعَالَى



١٩٤٢/١

١٣٨٤/٨/١٠

التهنئة الى الشعب العراقي بمناسبة تصويب الدستور

ان نص مسودة الدستور الجديد الذي كان قد تردينيه في الحكومة العراقية الموقته، أيد من جانب الشعب العراقي في استفتاء شارك فيه ثمانون بالمائة من حائري شروط المشاركة وتسع وسبعون بالمائة منهم وافقوا على هذا الدستور. الدستور الجديد يشتمل على ستة فصول في الاصول والحقوق الاساسية، والحريات العامة، ومنظمات الدولة الفدرالية، والضمانات المتعلقة بالدستور، وثلاثة فصول في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. النظام الحكومي الجديد هو «الجمهورية» (الاسلامية) الديمقراطية الاتحادية». والدين الرسمي هو الاسلام الذي اعتبر في الدستور المصدر الاساسي لتشريع القوانين بحيث لا يجوز صدور قانون يخالف الاصول والاحكام الاسلامية. واللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية.

ان المصادقة على هذا الدستور تكون خطوة كبيرة ومؤثرة ونافعة في تثبيت قوائم النظام العراقي الجديد والحركة الى الديمقراطية. وفق هذا القانون ستجرى الانتخابات النيابية بعد ثلاثة اشهر وبها تنتهي الدورة الانتقالية الحالية وتأخذ الحكومة الجديدة التي تنتخب برأى آحاد الشعب زمام الحكم بيدها.

الدستور الجديد لا يقر حقاً خاصاً للاسس القومية والعرقية (الكرديّة والعربية) والمذهبية (السنية والشيعية)، ويقسم السلطة في البنائات الحقوقية بحيث لا يفسح المجال لأي فرقة سياسية او عرقية او مذهبية لتتحول الى القوة العليا وتسيطر على سائر الفرق والفئات.

في الجمهورية العراقية الجديدة قد تر الاعتراف بالحقوق الانسانية والمدنية لجميع الاقوام والفرق خصوصاً الأكراد والشيعية لأول مرة. فان في ما مضى من تاريخ هذا البلد - سواء في زمن السلطة العثمانية وبعدها في النظام الملكي وسيطرة الاستعمار الانجليزي المباشرة وغير المباشرة، و سواء في عهد الحكم البعثي المظلم - كانت السلطة الأصلية بيد العناصر العربية

السنية التي تعتبر أقلية بالنسبة الى جمعية البلاد، وكانت الشيعة والاكرد اللتان هما من أهم الفرق والجماعات في العراق تحتل أشد الأذى والنكال وأشنع القمع والكبح.

قد أعلن ان النظام العراقي الجديد هو الجمهورى الفدرالى ونحن بالاستناد الى التجارب التاريخية نعلم ان نظام الحكم في بلادها تركيبها القومى والعرقى والطائفى الخاص لا يستقر إلا إذا كان فدرالياً وذلك للاحتفاظ على سيادة الأمراضى والوحدة الوطنية.

في السبعين سنة الماضية- طوال الحكومة الملكية والبعثية - لم تعالج إشكالية القومية والمذهبية ولم توجد لها اية حلول نظامية كانت او غيرها، فدفعت الشيعة والأكرد تكاليفها الثقيلة والدامية. والآن قد يبدو ان العراق قد دخل فى حقبة جديدة من تاريخه ويريد ان يجرب النظام الاتحادي.

ان استقرار هذا النظام و تركيب القوى الجديدين يمكن ان يغيرا واجهة العراق القومية (العربية) والمذهبية (السنية). وهذا الاحتمال قد تسبب لقلق عدد من الدول العربية وأثار مردود فعل من جانبها. ولهذا نرى انها اعربت عن استيائها تجاه هذه التحولات فى العراق وأشارت بأصبع لاتهم صوب ايران بإدعاء ان الجمهورية الاسلامية الايرانية تتدخل فى شؤون العراق الداخلية. وهذه الاتهامات تثار فى حال لم تطاب ايران شيئاً عن العراق لمخسائر الحرب المفروضة بل تقدمت مساعدات مالية غير معوضة تقدر بمليار دولار. نعم، يمكن ان تكون هنا أسئلة حول عصابات تابعة او منتمية الى مؤسسات ايرانية التي تبادر بمحركات جاححة او مبرجة في العراق ولكن هذا شيء آخر يتطلب معالجة السلطات الايرانية.

فلا بد لنا من ان نعترف بان سيادة الشعب فى العراق فى اى ظرف زمراني تنتهى لامحاله الى توزيع القوى من جديد بحيث يناسب تركيب الفرق والفئات المتنوعة. فلا يمكن لأقلية من العرب السنية ان تجعل لنفسها حقوقاً خاصة الى الأبد ولا بد لها من الخضوع امام لوانرم الديموقراطية. ومن جانب آخر وبالنظر الى دور الأكرد والشيعة فى النظام العراقي الجديد ستكون العلاقات الايرانية-العراقية الاستراتيجية والتعاون بين البلدين فى مستقبل منظوم مزدهرة وقوية جداً.

ان الأكرد لا يكونون عرباً وقلما نجد كردياً لا يري نفسه ايرانى الاصل والمختد ولهم مع كون اكثرهم من اهل السنة قرابة ثقافية ملحوظة وباهرة لإيران. كما ان للشيعة العراقية مع كون اكثرهم عرباً صلوات مذهبية وثقافية وثيقة مع ايران.

ان في العراق من اراء عدد من ائمة الشيعة وايضاً المحورة العلمية بالنجف الاشرف التي لها سابقة عريقة في البلاد . ولا يخفى ان عدداً ملحوظاً من مراجع الشيعة هم ايرانيون او من اصل ايراني .

فبنائاً على هذه الحقائق يجب الاعتراف بان استقرار النظام العراقي الجديد سيغير الاحالة خريطة الشرق الاوسط الجغرافية السياسية، سواء شئت البلدان المجاورة العربية ام أبت . وبالنظر الى الحدود الأمريكية الطويلة والمشاركة بين ايران والعراق، و تركيب بناء الدولة العراقية الجديدة لا تتحقق المنافع الإستراتيجية لإيران إلا بالتعاون لاستقرار النظام الجديد والتجاوز عن الأزمات الحالية .

ان الخطأ الإستراتيجي الفادح ان تسير عصابات في ايران على خلاف ما يريه الشعب العراقي و زعماءهم وبالأخص سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني - الذي كان له دور مهم في إيجاد التوازن والاحتفاظ على الوفاق الوطني - وتثير الاضطرابات والمشغبات متذرعاً بتصوير او حله المجابهة لأميركا و إنجلترا و اسرائيل . فيجب على الجهات المسؤولة في ايران ان يسيرا بالحزم و الواقعية في اطار المنافع الوطنية الطويلة الأمد و ينعوا العصابات المطلقة العنان من أي مبادرة يمكن ان تستعر او تدوم بها نيران الاضطراب والفوضى، ويتعاونوا بجميع ماديهم من الامكانيات ليستقر الأمن والنظام الجديد في العراق وتخدم الأزمات الحالية .

الى المصادقة على الدستور الجديد واستقرار نظام الحكم في العراق يمهّدان الطريق لمخروج القوات الاجنبية . فان استمرار الحضور النظامي للاجانب في العراق بذريعة احتواء الأزمات والاضطرابات لا يكون نافعاً للأمن والاستقرار في البلاد المجاورة للعراق وخصوصاً في ايران . فانما بعد تناقص هذه الاضطرابات ستتمكن الحكومة العراقية والبرلمان العراقي من ان تطلباً بصرامة خروج قوات الاحتلال في أسرع وقت .

وفي الحتام نهى الى الشعب العراقي وقادتهم المثقفة الواعية بمناسبة تصويب الدستور ونسأل الله تبارك وتعالى لهم ولبدهم الرفعة والعمران والحريّة والاستقلال .

الحركة الحرة الايرانية

(نهضت آزادي ايران)